انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة كلية التربية للعلوم الانسانية

أ.م.د. صدام محمد حميد

جامعة الموصل/كلية التربية للعلوم الانسانيــة / قسم العلوم التربوية والنفسية

.....

ملخص البحث

هدف البحث الحالي التعرف على انعكاساتالمناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة كلية التربية للعلوم الانسانية ، وتكونت عينته من(96) طالباً وطالبةً من الذين يَدرسون منهج حقوق الانسان والديمقراطية في قسم العلوم التربوية والنفسية للسنة الدراسية (2016–2017) ولتحقيق هدف البحث اعد الباحثاستبانة مكونة من (26) فقرة وقد تم التحقق من صدقها وثباتها ، ثم طُبقت على أفراد عينة البحث في القسم المذكور ، وبعد جمع البيانات وتحليلها إحصائياً باستعمال معامل ارتباط بيرسون والنسبة المئوية فضلاً عن الاختبار الزائي (z–test) للنسب ، توصل الباحث للنتائج الآتية:

1. هناك وجهات نظر مقبولة لكن ليس بمستوى الطموح من قبل الطلاب والطالبات في قسم العلوم التربوية والنفسية في انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية للحد من ظاهرة الفساد الاداري.
2. لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط درجات الطلاب والطالبات في انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظرهم تبعاً لمتغير الجنس .

وقد خرج الباحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

Abstract

The purpose of the current research is to identify the Reflections in college of education for humanity sciences curricula in reducing the phenomenon of administrative corruption from the point of view of the students. The sample consisted of (96) students(male and female) studying human rights and democracy curriculum in the educational and psychological sciences department for the academic year (2016-2017).

To achieve the objective of the research, the researcher prepared a questionnaire consisting of (26) verifiable and validated sentences, then applied to the members of the sample. After collecting the data and statistical analysis using Pearson correlation coefficient, percentage, & Z -test for ratios, the researcher found the following results:

1. There are acceptable views but not at the level of ambition, by students in the Department of Educational and psychological Sciences in the reflections of university curricula to reduce the phenomenon of administrative corruption.
2. There is no statistically significant difference between the average grades of students in the reflections of university curricula in reducing the phenomenon of administrative corruption from their point of view according to gender variable.

The researcher applied a set of conclusions, recommendations and proposals

مشكلة البحث :

من خلال إطلاع الباحث على العديد من الادبيات والبحوث وماكُتب في مجال تفشي ظاهرة الفساد الادري أن هناك أمرين، أولهما غياب ثقافة الحد من ظاهرة الفساد الاداري في المجتمع ومحاولات ترسيخ الحد منها وثانيهما ان مناهج حقوق الانسان والديمقراطية المقرر تدريسها لطلبة المرحلةالجامعية قد لا ترقى الى تحقيق الاهداف المنشودة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، وقد لاحظ أن هناك بعض من الموضوعات قد تهتم بتدريس مفاهيم الفساد الاداري الا انها لا ترقى الى مستوى الطموح ،ومع ذلك تفشي ظاهرة الفساد الاداري وللأسف في اغلب المؤسسات العامة للدولة ،مما دفع الباحث إلى البحث عن انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية ومن خلال منهج حقوق الانسان والديمقراطية والتي قد تحد من ظاهرة الفساد الاداري.

ان المجتمع العراقي اليوم في امس الحاجة الى ترسيخ مفهوم الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، ولعل حاجاته هذه لا تقل عن حاجة المجتمعات الاخرى في سائر بلدان العالم ، بل تزيد عنها بكثير، فالأحداث الاخير التي يمر بها العراق تستدعي اهتماماً كبيراً لمحاربة الفساد الاداري الذي لا يقل اهمية من انواع الفساد الاخرى بل حتى يعدها البعض انها اخطر انواع الفاسد على المجتمع العراقي ، فقضية الفساد الاداري وضرورة الحد منها ومكافحتها تحظى باهتمام كبير من جانب التربويين والاكاديميين والباحثين والمثقفين بل وحتى من قبل عدد من السياسيين والى اعلى المستويات ، فقد اكدت دراسات عديدة في هذا المجال على اهمية تعزيز مفهوم الحد ومكافحة الفساد الاداريكدراسة الغنام(2011) دراسة موحي ، جاسم(2015) ودراسة وافية (2015) .

وتسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذا الاتجاه لتعزيز وترسيخ مفهوم الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، الا ان الواقع يكشف انتشار العديد من المظاهر السلبية التي تتنافى مع القيم الاخلاقية لدى الفاسدين واللامبالاة ، فضلاً عن تدني الوعي بمكافحة الفاسد الاداري ان لم نقل منعدم نوعا ما ، مما قد يشكل خطراً على تقدم المجتمع وفي جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية .

لذا فمن المأمول ان تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن خلال مناهجها الدراسية الى ترسيخ وتعزيز مفهوم مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والحد منها وتسخير امكانات الجامعات والكليات كافة المادية والبشرية، لمكافحة تلك الظاهرة والحد منها ، وترجمتها الى سلوكيات عملية في واقع حياتهم اليومية . ويمكن تحديد مشكلة البحث الحالي بالسؤال الاتي:

"ما انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية للحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة الكلية " ؟

أهمية البحث :

لقد وردت كلمة منهاج في القرآن الكريم بمعنى الطريق الواضح، قال تعالى﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ (المائدة/الآية 48) بمعنى الطريق الواضح. وفي قول لابن عباس﴿رضي الله عنه﴾ "لم يمت رسول الله ﴿ﷺ﴾حتى تركنا على طريق ناهجة﴾ وناهجة هنا تعني واضحة.

إذن للمناهج الدراسية دور فعال في بناء الجوانب التربوية والاجتماعية والثقافية ، ولها دور أيضاً في نقل القيم والمفاهيم المرغوب فيها ، إذ إن هذه القيم والمفاهيم لا يمكن ترسيخها ونقلها إلى الطلبة إلا من خلال مناهج دراسية فاعلة وملبية لمتطلبات التطور التربوي والعلمي . ولما كان المجتمع يخضع دوماً للتغييرات في بنائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فإن هذه الحاجات تتجدد وتتغير باستمرار ويستلزم ذلك إحداث تغيرات موازية في المناهج الدراسية. (المطلس، 1995: 13)

فلو أردنا أن نبني مواطنين صالحين لمجتمع ما ويعرفون ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق ، فلابد من الاهتمام بعملية التربية لأنها وسيلة المجتمع في بناء أفراده، وذلك من خلال المناهج الدراسية، فالجامعة بكل مقوماتها المادية والبشرية موجهة من أجل تنفيذ مناهج معينة لها أهداف محددة ،لذا فإن دراسة المناهج تعد أمراً حيوياً لكل من له صلة بعملية التربية.

(الخزرجي، 2000: 18)

ويرى عبدالله واخرون(2012) أن المنهج بوصفه وثيقة للتعليم والتعلم، وتحديد كفاية الآثار والعائدات الناجمة عن تنفيذه، سواء كانت تحصيلية،فضلاً عن ذلك تعمل المناهج الدراسية على تنمية القيم الإنسانية والأخلاقية من ود وتفاهم وانسجام وتعاطف ورأفة ومحبة وتآلف لدى الطلبة واحترام لحقوق الاخرين ،وهذه هي عناصر الاستقرار التربوي النفسي لدى الطالب لكي يعيش بعيداً عن التهديدات والاغتراب والخوف.(عبدالله وآخرون،2012: 345)

ان هدف منهج حقوق الانسان هو اعداد المواطن الصالح وتعزيز قيم الولاء القائمة على الفهم الصحيح للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع وفي تنمية الاعتزاز بالوطن والولاء له ولأهدافه، وتوسع افاق الانسان المواطن وتعزز في نفسه روح العطاء والانتماء والولاء، وان يدرك من خلالها أنه جزء من أمته وغير منفصل عنها ، ويشعر بانه يحب ويخدم وطنه، لا مجرد السعي وراء مصلحته الخاصة فضلاً عن مكافحة الفساد الاداري . (ابراهيم،1993: 7)

لذا يهتم منهج حقوق الانسان بدمج الطلبة بقضايا وطنهم وشئونه فضلا عن مكافحة الفساد الاداري، فلا يمكن ان نعد التعليم النظري مجرد ما تعلمه الطالب داخل غرفة الصف شيئاً كافياً ، بل لابد من الاهتمام بربط المعلومات النظرية بالتطبيق العملي وصولاً الى تحقيق اهداف المنهج والتي يأتي في مقدمتها المشاركة المجتمعية في كل مفاصل الحياة وبكل قضاياه التي تهم الجميع ومنها مكافحة الفساد الاداري.(شحاتة،2009: 224)

وقد لقيت قضايا ومفاهيم حقوق الإنسان استحساناً واهتماماً كبيرا من قبل المفكرين والسياسيين والمثقفين، و الكثير من المتخصصين في مجالات اخرى، وقد حظيت حديثا باهتمام رجال التربية التعليم، ذلك لأنه أصبح من المتفق عليه أنهل الإصلاح للمجتمع إلا اذا احترم الإنسان من خلال وعيه بممارسات تلك الحقوق ومكافحة الفساد في مؤسسات الدولة . (بياوي،2010: 11)

واكدت حميد(2015) على ان هناك اهتمام متزايد بقضية حقوق الانسان ومته مكافحة الفساد الادري والدعوة للحد منه حتى اضحت من الأمور الأساسية لدى اغلب

المجتمعات المعاصرة ،لذا وجب علينا بيان اثارها السلبية على حياة المواطنين فضلاً عن تأثيراتها على اقتصاد البلد . (حميد، 2015: 2)

ويرى الباحث ان أهمية البحث تأتي من خلال تناولهالمرحلة الجامعية التي تعد مرحلة دراسية مهمة وحيوية بحكم موقعها في السلم التعليمي وذلك بتهيئتهم للانتقال إلى العمل داخل مؤسسات الدولة كلاً حسب تخصصه الاكاديمي وذلك لمواجهة الحياة العملية والاجتماعية، ولترسيخ مفهوم الوفاء والاخلاص في العمل الاداري والمؤسساتي، فضلاً عن مكافحة ظاهرة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة ككل .

ومن هنا تأتي انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية ليس كحل ارتجالي بقدر ماهو فعل شامل يبدأ في رسم الحقوق والواجبات فضلاً عن الحد من ظاهرة الفساد الاداري. لذا تكمن أهميةالبحث من خلال الآتي:

1. قد يساعد هذا البحث في إلقاءالضوء على الوضع الذي يجب أن يكون عليه منهج حقوق الانسان والديمقراطية في مكافحة الفساد الاداري مما قد ينعكس إيجاباً على ممارسات الطلبة في مستقبلاً .
2. تسليط الضوء على أهمية العمل على مكافحة الفساد الإداري والحد منه باعتباره ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
3. أهمية مكافحة هذه الظاهرة والحد منها لما لها من اثار سيئة وسلبية وهي تحويل الموارد والامكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحـة أشخاص حيث يتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع .
4. قد يفيد هذا البحث في توجيه أنظار المسؤولين عن المناهج بشكل خاص والعملية التعليمية بشكل عام في الكشف عن مواطن القوة وترسيخ مفهوم مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والحد منها والعمل على علاجها، فضلاً تعزيز ثقافة الاخلاص والامانة في العمل داخل مؤسسات الدولة ككل.
5. جهد علمي متواضع قد يضاف الى المكتبات والتي قد تفيد المهتمين والباحثين في مجال مكافحة الفساد الاداري من خلال منهج حقوق الانسان والديمقراطية لدى الطلبة .

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة طلبة الكلية ، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. "ما انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة الصف الاول في قسم العلوم التربوية والنفسية "؟
2. "هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات انعكاسات المناهج الدراسية الجامعيةفي الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة الصف الاول قسم العلوم التربوية والنفسية تبعاً لمتغير الجنس(ذكور، واناث)." ؟

حدود البحث :

يتحدد البحث الحالي بـ :

1. موضوعات الفساد الاداري التي يتضمنها منهج حقوق الانسان والديمقراطيةالمقرر تدريسه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة الدراسية(2016-2017م) في الصف الاول/ كلية التربية للعلوم الانسانية.
2. طلبة الصف الاول في قسم العلوم التربوية والنفسية للدراستين(الصباحية والمسائية) للسنة الدراسية (2016-2017م) .

تحديد المصطلحات :

اولاً- المنهج (Curriculum)

عرفه كلُ من :

1- جامل (2000) بأنه:

"مجموع الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية التي تهيؤها المدرسة لتلاميذها في داخلها وخارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل في جميع النواحي وتعديل سلوكهم طبقاً لأهدافها التربوية" .(جامل، 2000: 28)

2- الهاشمي ومحسن(2009) أنه:

"جميع الخبرات المخططة التي توفرها المدرسة لمساعدة التلاميذ على تحقيق النواتج التعليمية المرغوب فيها بأفضل ما تمكنهم منه قدراتهم".(الهاشمي،ومحسن،2009: 97)

ثانياً – الفساد لغة عرفه كلُ من :

1- بوادي(2008) بأنه .

" يعنى التلف والعطب والاضطراب،فهو يشير إلى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال، ونقيضه هو الصلاح" .(بوادي،2008: 13)

2- معابرة (2011) بأنه .

"فسد وهو أصل يدل خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا يقال فسد الشيء، يفسده، فسادا، وهو فاسد أي: بطل واضمحل، والفساد نقيض الصلاح ، والمفسدة ضد المصلحة فالفساد: التلف والعطب والاضطراب، والخلل والضرر".(معابرة، 2011: 72)

ثالثاً- الفساد الاداري .

عرفه كلٌ من :

1- الوائلي(2007) بأنه .

"إساءةاستغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة كإصدارقرارات لتحقيق مصالح شخصية، والتربح " .(الوائلي،٢٠٠٧: 18)

2- بوادي(2008) بأنه :

"إساءة استعمال السلطة العامة أوالوظيفة العامة للكسب الخاص،وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أوطلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أواجراء طرح لمناقصة عامة ،كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة مندون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المحسوبية والمنسوبية أوسرقة أموال الدولة مباشرة ".

(بوادي،٢٠٠٨:13)

3- الاصفر(2001) بأنه .

"كل سلوك منحرف يمثل خروجا عن القواعد القائمة سواءً الموروثة أو الموضوعة، وذلك بهدف تحقيق مصلحة خاصة"، كما يستخدم مصطلح الفساد للدلالة على "طائفة من

الأفعال المخالفة للأنظمة والقوانين والعرف العامبهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة" .(الاصفر،2001: 329)

يعرف الباحث الفساد الاداري اجرائياً بأنه :

ارتكاب أعمال منافية للقيم الدينية والاخلاقية والتربوية والقانون وذلك باستغلال الوظيفة العامة للمنفعة الخاصة عن طريق قبول الرشوة بكل انواعها فضلا عن المحاباة والمحسوبية واستغلال النفوذ بتعين الابناء والاقرباء دون استحقاق ،وتقاس من خلال اجابة الطلبة في الصف الاول لقسم العلوم التربوية والنفسية عن الاستبانة المعدة لأهداف البحث.

الخلفية النظرية .

ان ظاهرة الفساد تفسر وحسب وجهة نظر علماء الاجتماع الصراعيين وفي مقدمتهم ابن خلدون، وكارل ماركس .... وغيرهم وهم منظرين النظرية الصراعية (الماركسية) حيث يتفقون على جملة مبادئ وافكار صراعية مشتركة هي ان الحياة الاجتماعية التي نعيشها هي حياة يتفاعل خلالها الافراد والجماعات والمجتمعات ، واثناء التفاعل يحدث الصراع بين الاطراف المتفاعلة علماً بان الصراع هذا يحدث حول التنافس الشديد بينهم في التمتع بالقوة والنفوذ ، او السيطرة على الملكة المنقولة وغير المنقولة، واشغال المناصب والمواقع الادارية والتنفيذية بل وحتى التشريعية ، او امتلاك الجاه والشرف والسمعة والشهرة والمنزلة العالية في المجتمع ، لهذا يوجد دائماً تنافس وصراع بين الناس للاستحواذ على الثروة والنفوذ والمواقع الاجتماعية والسياسية وبشتى الطرق .(الحسن، ، 2005: 127-128)

لذا يعد الفساد الاداري ظاهرة عالمية تشمل مختلف البلدان، حيث لا يوجد مجتمع خال تماماً من الفساد، ولا توجد حكومة نظيفة من الفساد في كل المجتمعات، لكن الاختلاف هو في مستوى الفساد من مجتمع لآخر.

فالفساد هوجزء من الطبيعة البشرية، فجذور الخير والشر موجودة في الانسان وقد تتغلب نوازع الخير في البعض فيما تتغلب نوازع الشر عند البعض الآخر، ولابد من القول

بأن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم بل انها موجودة منذ وجود الانسان لكنها تتزايد وتتسع بشكل خاص في ظل الحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية وفيظل الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية التي تحصل في المجتمعات، ويتسبب الفساد بخسائر اقتصادية كبيرة الى جانب التأثيرات السلبية الاجتماعية والسياسية . (القريشي، 2012: 1)

وان الفساد ظاهرة قديمة قدم الانسان نفسه . وقد حفلت الكتب السماوية بالعديد من قصص الفساد التي ارتكبها الأولون وبالعقاب المترتب على الفساد قال تعالى :﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾المائدة :آية(33)

فظاهرة الفساد الاداري آفة مجتمعية فتاكة وهي قديمة ومخضرمة وجدت في كل العصور، وفي كل المجتمعات ، الغنية والفقيرة ، المتعلمة والأمية ، القوية والضعيفة ، وحتى يومنا هذا.فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وهذا ما اشارت اليه النظرية الصراعية (الماركسية) اعلاهحيث تكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث ولاسيما في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم . وقد جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من هذه الآفة المجتمعية ، لأنها تقف عقبة في سبيل التطورالسليم والصحيح لتلك المجتمعات،وان تفشيها في مؤسسات الدولة تعد من اشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث انه يظهر فياستغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة او الابتزاز او المحاباة او اهدار المال العام او التلاعب فيه وسواء اكان ذلك مباشراً أم غير مباشر، وتنتج عنه اثار سيئة وهي تحويل الموارد والامكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحـة أشخاص حيث يتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع، وهذا ليس في صالح الدولة على المدى البعيد مما يولد مستقبلاً ذو اثارسيئة وضارة .(جواد،2013: 1)

لذا نال موضوع الفساد الإداري نال اهتماماً متزايداً عالمياً في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك باعتباره ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعقب القدر الهائل من الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الجرائم والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها المؤسسات على مستوى العالم، لذلك أصبحت لابد من تعيين مسؤولين يهتمون بمراعاة الجوانب الأخلاقية من أجل تحفيز الموظفين على التصرف وفقاً لما تقتضية المعايير الأخلاقية في مكافحة الفساد الاداري . وعلى الرغم مما تقدم فإن هناك تباين بين مايكتبو مايجري تطبيقه حيث غالبا مايحدث تعارض بين العمل والجوانب الأخلاقية في مكافحة الفساد الاداري، ولاريب أن هناك أفراد أكثر وعياً ويحرصون على مزاولة أنشطتهم ووظائفهم وفق اللمعايير الأخلاقية باعتبار أن ذلك قناعة ذاتية، بينما يتخذ بعض الموظفين القواعد الأخلاقية كستار لاتخاذ قراراتهم الانتهازية. (وافيه ، 2015: 41)

اولاً – أسباب الفساد الاداري :

يمكن تلخيص عدد من النفاط والتي قد تعد من اهم اسباب ظاهرة الفساد الاداري وكما يلي :

1. ضعف مؤسسات المجتمع المدني في التوجيه والارشاد وتوعية المواطنين بخطورة الفساد.
2. تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
3. تهميش السلطتين التشريعية والقضائية بحيث لا تؤدي عملها المطلوب في مكافحة الفساد.
4. وجود الدولة البيروقراطية وغياب الدولة الديمقراطية.
5. حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
6. تحكم السلطة التنفيذية بالحياة السياسية والاقتصادية للبلاد .

7. غياب المنافسة السياسية الفعالة وانعدام الحريات الحزبية .
8. توفر البيئة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تنتج الفساد .(موسى ،2014)(http://democraticac.de/?p=591) تاريخ التصفح 28/ 6/ 2017

فضلا عن ما ذكر فقد قسم الشميمري المشار اليه في الاقراع (2013) الفساد الإداري إلى أربع مجموعات ، وهي :

1- الانحرافات التنظيمية ، ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لوظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ، ومن أهمها :

- عدم احترام العمل ، ومن صور ذلك :التأخر في الحضور للدوام، او الخروج في وقت مبكر ، او قضاء كثير من الوقت في استعمال جهاز النقال(الموبايل) ، واستقبال الزوار.
- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه ، ومن صور ذلك : رفض الموظف أداء العمل المكلف به ، او عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح ، او التأخير في أداء العمل.
- التراخي ، ومن صور ذلك : الكسل ، او الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل.
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء ، ومن صور ذلك: العدوانية نحو الرئيس ، او عدم إطاعة أوامر الرئيس ، او البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس.
- عدم تحمل المسؤولية ، ومن صور ذلك :تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر ،او التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.
- إفشاء أسرار العمل.

2- الانحرافات السلوكية ، ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه ، ومن أهمها:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة ، ومن صور ذلك : ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كتناولالمسكرات أو التورط في جرائم أخلاقية .
- سوء استعمال السلطة ، ومن صور ذلك :كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم.
- المحسوبية ، ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.
- الوساطة ، فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

3- الانحرافات المالية ، ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف ، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة .
- فرض المغارم ، وتعني قيام الموظف بفرض الإتاوة على بعض الأشخاص، أو استخدام القوة ضد الموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم .
- الإسراف في استخدام المال العام ومن صوره : تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث ،او إقامة الحفلاتوالدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع.

4- الانحرافات الجنائية ، ومن أكثرها ما يلي: الرشوة، او اختلاس المال العام، او التزوير . تاريخ التصفح 5/ 7/ 2017 (الاقرع، 2013)https://www.aman-palestine.org.

ثانياً- أشكال وصور للفساد الإداري:

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها :

1- الفساد السياسي.

ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة.

2- الفساد المالي.

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

3- الفساد الإداري.

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

4- الفساد الأخلاقي.

والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته. كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن أدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية (المحاباة الشخصية) دون النظرإلى اعتبارات الكفاءة والجدارة .

5- الفساد العرضي .

وهو الفساد الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين ويعبر غالبا عن سلوك شخصي أكثر منه تعبيرا عن نظام عام كحالات الاختلاس على نطاق محدود أو تلقي الرشوة البسيطة أو سرقة أدوات مكتبية وما إلى ذلك .

6- الفساد المنتظم أو النظامي .

وهو الذي يحدث حين تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر مثال ذلك شبكة الفساد التي تضم مدير الدائرة ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري.

7- الفساد الشامل .

وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة وبحجم كبير. ويمارس هذا النوع من قبل القمة المتربعة على رأس الهرم.

(موسى،2014) منشور على الموقع (http://democraticac.de/?p=591)
تاريخ التصفح 10/ 7/ 2017

ثالثاً- الآثار الناجمة عن الفساد الإداري :

لان جانب الصواب إذا ماقلنا بأنه لايمكن فصل النظام الإداري عن الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولايمكن فهم نظام بمعزل عن الأنظمة الأخرى، وهذا يعود إلى كون هذه الأنظمة مترابطة مع بعضها وهذا الترابط يشكل الفلسفة العامة لأي مجتمع من المجتمعات وكل واحد منها يكون عامل ضبط نسبيل لأنظمة الأخرى، وتأسيسا على هذا تأتي خطورة الفساد الإداري من اثاره السلبية على مختلف نواحي هذه الأنظمة وبيان ذلك فيما يلي:

1- الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها .

فانتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف العمل الرسمي والحيلولة دون تحقيق لأهدافه ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها ، كما أن

اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقضي إلى فشل النظام الإداري .

2- إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي .

جاء في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي (1997) بأنه في استبانة موجه لقرابة (150) مسؤولا رئيساً من (60) دولة نامية حول معوقات التنمية كانت الإجابة أن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية، فالفساد سلوك ضار يؤدي إلى الاضطراب والإخلال، كما تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري آثار سلبية على النمو الاقتصادي، ومن ذلك تخفيض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي. فما يرافق الفساد الإداري من دفع للرشاوي يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد.

3- إضعاف الاستقرار السياسي .

فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلطها وتردي الأوضاع على كل الأوجه.

4- ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد .

وهذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة، حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصلاح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد ويتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة، فالمستفيدون من الفساد يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية.

5- تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية .

هذا نتيجة من نتائج الفساد الإداري، ففي دراسة ميدانية لأحد المدن العربية لأوضاع المستشفيات أظهرت النتائج أن الأجور تكاد تكون دون المستوى لممارسي مهنة الطب،

فيعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى تقديم الخدمات الطبية في المستشفيات بوجه عام.(أنعم، 2004: 285-286) نقلا عن (تركي، ومنصف،2012: 8)

رابعاً- سبل الحد من ظاهرة الفسادالإداري .

إن تعقد ظاهرة الفساد الإداري وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وضعت عدة سبل للحد هذه الظاهرة ومن أهمها:

إن أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتباينة، فإن وسائل مواجهته وعلاجه هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لابد من أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، ومن أجل مواجهة الفساد الإداري وعلاجه لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الآتي:

1- إيجاد اتفاق اجتماعي على معيارالقيم.

لابد من تطوير فهم عامل معيار واحد للقيم، بحيث يضع الامانة كإحدى الفضائل السامية الجديرة بالاحترام والثناء من ناحية ومن ناحية أخرى خلق كره عامل دى المواطنين من الفساد الإداري بحيث يعدونه من كبريات الرذائل التي ينتبذونها، ولكي يتحقق هذا لابد من الاعتناء بالتعليم في مختلف مستوياته وعن طريق المناهج الدراسية وبواسطة وسائل الإعلام المختلفة أيضا.

2- امانة ونزاهة وشفافية المسؤولين .

لما كان فساد المسؤولين من اخطر اشكال الفساد فإن عدم وجود الامانة والاستقامة لدى المسؤولين ولا سيما السياسيين منهم وكبار الموظفين سيؤدي ذلك حتماً الى تجرؤ صغار الموظفين على سلوك وطرق الفساد والرشوة واستقلال المواطنين وكان لابد من احكام الرقابة على تلك التصرفات من كبار المسؤولين والموظفين ومطالبتهم بتقييم تقارير دورية عن اموالهم المنقولة وغير المنقولة وبواسطة وضع قواعد لسلوك موظفي الدولة واعلانها من حين لآخر ليطلع عليها المواطنين حتى تكون بإمكانهم الحكم بأنفسهم .

3- نشر وتوعية المواطنين .

لاشك ان جهل المواطنين وعدم معرفتهم لحقوقهم يجعلهم فريسة للموظفين المرتشين، فيدفعون لهم الرشوة من اجل انجاز معاملاتهم وبالتالي اتساع ظاهرة الفساد وتحميل المواطنين ما لا طاقة لهم بها ولمعالجة مثل هذا الوضع لابد من نشر التعليم بين المواطنين وتعريفهم بحقوقهم ، وبما يؤدي الى امتناعهم عن دفع الرشوة الى الموظفين ، والى الحد من نسبة الفساد الاداري وتحجيم المنظومات والمافيات الفاسدة داخل الجهاز الاداري وصولاً الى تفتيتها والقضاء عليها .

4- محاسبة موظفين الدولة .

ان ضعف او انعدام عنصر الرقابة والمحاسبة على موظفين الدولة يؤدي الى انتشار وتفشي بينهم ، والى اساءة استعمالهم لسلطاتهم التقديرية وتجاوز صلاحياتهم والعبث بالأموال العامة من ناحية واستغلال المواطنين من ناحية اخرى . هنا لابد من تشخيص وتحديد الاشخاص المنحرفين وكشف المافيات والمنظمات الفاسدة داخل الجهاز الاداري من خلال انشاء الاجهزة الرقابية اللازمة والقادرة على كشف الانحرافات والممارسات غير الاخلاقية داخل الجهاز الاداري المعني والتحقيق مع الموظفين المنحرفين وفرض العقوبات المناسبة عليهم ليكونوا عبرة للآخرين.

5- تبسيط اجراءات العمل والتخلص من المعوقات (الروتين الاداري) .

ان كثرة المعوقات الادارية كتعقيد الاجراءات وعدم تبسيطها وطول خطواتها يعد من الاسباب الرئيسة للفساد الاداري في اجهزة الحكومة ولا سيما الخدمية منها ، وذلك لان الاجراءات الطويلة والمعقدة تؤدي الى الفساد نتيجة لإجبار المواطنين على دفع الرشوة الى الموظفين الذين يتولون انجاز معاملاتهم لقناعة هؤلاء المواطنين بان عدم دفع الرشوة سيؤدي الى تأخير او عدم انجاز معاملاتهم او حتى ضياعها داخل تلك المؤسسة ولمعالجة مثل هذه الحالات لابد من دراسة القوانين والانظمة والتعليمات وادخال التعديلات اللازمة والمناسبة عليها وتصميم الاجراءات البسيطة والسريعة لإنجاز معاملات المواطنين وتجنيبهم دفع الرشاوى للموظفين.

6- تقويم ومكافأة الموظف الامين .

في ظل الفساد المتفشي في الاجهزة الحكومية نجد ان الموظف الامين لا يلقى التقدير الكافي والاحترام والدعم ، بل يصبح في مآزق ويتلقى الاهانات والسخرية من الكثرة الفاسدة والمنظومات المنحرفة بسبب امانته واخلاصه واجتهاده ، بل قد يصل الامر تعرضه الى العقوبة او الجزاء لأنه امين ونزيه واحيانا يتعرض للتهديد بتصفيته او تصفية افراد اسرته ، وهنا لا علاج الا بحماية الموظف وتوفير الامان له ومساندته وتقديم الحوافز المناسبة له وتقويمه واعتباره مثالاً وقدوة حسنة يمكن ان يقتدى به الاخرين ويعدلون من سلوكهم المنحرف وتصرفاتهم الادارية الفاسدة .(الصرايرة واخرون ، 1998: 64-67) نقلا عن (البوتي، د.ت: 16-17)

ويضيق الباحث سبلاً اخرى للحد من ظاهرة الفساد الاداري من خلال ما يلي :

1. محاسبة الفاسدين أيا كان مركزة ومنصبه الاداري مع خضوعهم للمساءلة القانونية والإدارية.
2. تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات .
3. نشر نتائج التحقيق بحق الفاسدين وتقديمهم للعدالة بأسرع وقت ممكن .
4. بناء جهاز قضائي مستقل وقوي .
5. بناء جهاز تنفيذي مهني لتنفيذ الاحكام القانونية بحق الفاسدين لينالوا جزاء اعمالهم الفاسدة .

خامساً- وسائل مكافحة ظاهرة الفساد الاداري من خلال المناهج الدراسية :

يعرض الباحث وسائل مكافحة الفساد الاداري في المناهج الدراسية، يمكن توضيحها من خلال الشكل الاتي:

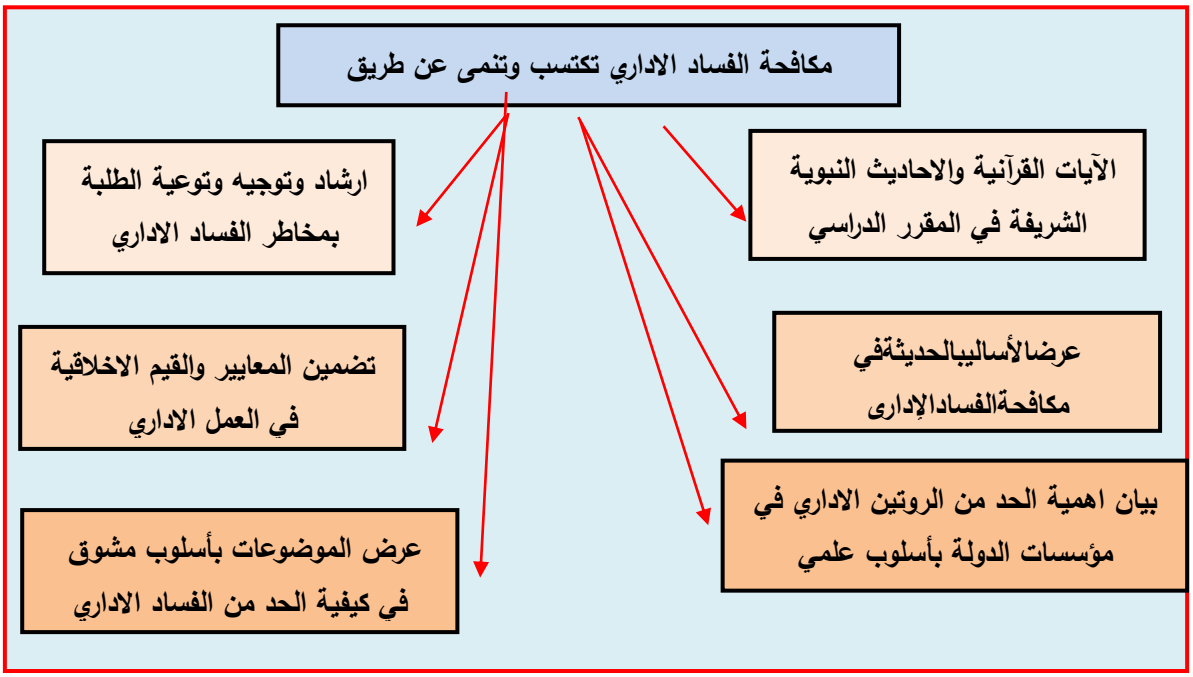

سبل الحد من ظاهرة الفساد الاداري من خلال المناهج الدراسية(عمل الباحث)

المحور الثاني. الدراسات السابقة :

سيتم عرض بعض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الحد ومكافحة الفساد الاداري وعلى النحو الاتي:

1- دراسة الغنام(2011) .

اجريت هذه الدراسة في المملكةالعربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا، وهدفت الى تعرف مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، تكونت عينتها من(108) أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، اعد الباحث استبانة تكونت من(64) فقرة ، موزعة الى (6) محاور هي: (أنماط الفساد الإداري الشائعة في المجتمعات (12) فقرة ،، الأساليب النظامية التي تستخدمها المملكة في مكافحة الفساد الإداري (19) فقرة، الأساليب الرقابية التي تستخدمها المملكة في مكافحة

الفساد الإداري(13) فقرة، الأساليب القضائية التي تستخدمها المملكة في مكافحة الفساد الإداري (9) فقرات، الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تستخدمها المملكة في مكافحة الفساد الإدارية(5) فقرات، المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري(6) فقرات) استعان الباحث بالوسائل الاحصائية الاتية: معامل ارتباط كرونباخ، المتوسط المرجح(الموزون)، الانحراف المعياري، تحليل التباين، واختبار (LSD)،وبرنامج الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وتوصل الى النتائج الاتية :

1. أن استحداث وتطوير برامج تدريبية للموظفين على مكافحة الفساد من أكثر الأساليب فعالية في مكافحة الفساد الإداري في المملكة وذلك بنسبة(٨.٧٢ .%) وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي(٩٣.٣) .
2. أن التشهير والنشر بقضايا الفساد الإداري والمالي من أكثر الأساليب فعالية في مكافحة الفساد الإداري في المملكة وذلك بنسبة(٦.٨٤ .%) وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي(٤٠.٤)
3. أن متابعة الانحرافات في الأداء من أكثر الأساليب فعالية في مكافحة الفساد الإداري في المملكة وذلك بنسبة(٨٠ %) وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي(١.٤). (الغنام، 2011)

2- دراسة موحي ، جاسم(2015) .

اجريت هذه الدراسة في جمهورية العراق ، وهدف الى تحديد الاستراتيجيات (النظامية، و الرقابية، والقضائية) الفاعلة لمكافحة الفساد الاداري والمالي ودورها في اداء المنظمة ،ومعرفةفاعليةاستخداماالأجهزةالحديثةوالتكنولوجيا والمعوقات فيمكافحةالفسادالاداري والمالي ، تكونت عينتها من(33) بواقع(27) ذكور و(6) الاناث من الاكاديميين في الجامعات وعدد من المسؤولين في مكاتب المفتش العام وديوان الرقابة المالية الاتحادي ، اعتمد الباحثان اداتين للبحث الاولى المقابلة الشخصية والثانية استبانة اعدت لتحقيق اهداف البحث ، استعان الباحثان بالوسائل الاحصائية الاتية : الفا – كرونباخ، الوسط الحسابي الموزون، الانحراف المعياري، وتوصلا الى النتائج الاتية :

1. إن الوسط الحسابي الموزون لأنواع الفساد الاداري والمالي بلغ (4.257) وبانحراف معياري قدره (0.893) يتبين إن هناك اهتمام واضح بتحديد نوع الفساد من قبل افراد عينة البحث لكونه من الامور المهمة في تحديد استراتيجيات المواجهة لتحقيق الاهداف .
2. إن الوسط الحسابي الموزونلأسباب الفساد الاداري والمالي بلغ (3.936)وبانحراف معياريقدره (0.790) يتبين إن هناك اهتمام واضح بتحديد اسباب الفساد في الاستراتيجيات المواجهة لتحقيق الاهداف .
3. هناك علاقة ارتباطية بين اسباب الفساد الاداري والمالي واستراتيجيات مكافحة الفساد الاداري.
4. هناك علاقة ارتباط بين استراتيجية الانظمة الادارية والرقابية وكل من الاستراتيجية القضائية والقانونية والاستراتيجية التكنولوجية والمعلوماتية . (موحي، وجاسم، 2015)

3- دراسة وافية(2015) .

اجريت هذه الدراسة في الجمهورية الجزائرية ، جامعة محمد خيضر–بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية وهدفت الى مدى مساهمة أخلاقيات الإدارة ودورها في مكافحة الفساد الإداري والاضرار المترتبة عنه وسبل مكافحته ،وإظهار أهمية القيم الفردية والتنظيمية؛ والتسيير الأخلاقي في الواقع العملي ،تكونت عينتها من(73) موظفاً بواقع(48) ذكور و(25) اناث من مؤسستيسوناطراكوسونلغاز، اعدت الباحثة (3) ادوات الاولى المقابلة الشخصية ، والثانية الملاحظة ، والثالثة الاستبانة وتكونت من (3) محاور هي:(البيانات الشخصية ،و الأنماط السلوكية ،أداء الأفراد) اما الاستبانة فتكونت من محورين وهما:(اخلاقيات الادارة (20) فقرة ، الفساد الاداري(15) فقرة) استعانت الباحثة بالوسائل الاحصائية منها: معامل ألفا كرومباخ، ،والمتوسط الحسابي، واختبار(t–test) ، ومعامل التحديد(R^2) ، ومعامل ارتباط بيرسون ، برنامج الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وتوصلت للنتائج الاتية :

1. بلغت نسبة اخلاقيات الادارة (2,73) ككل .
2. بلغت نسبة الفساد الاداري (1,36) ككل .
3. وجود علاقة ارتباطية سالبة بين أخلاقيات الإدارة ومتغير الفساد الإداري اذ بلغت (38%) وهذا يدل على أن أخلاقيات الإدارة تساهم في مكافحة الفساد الإداري بهذه النسبة فقط.
4. هناك علاقة عكسية بين مختلف القيم والفساد الإداري بحيث بلغ معامل الارتباط (0.652)، ومعامل التحديد يساوي(0.425)هذا يعني أن(42.5 %) من التباين في المتغير التابع الفساد الإداري ومختلف القيم .(وافية، 2015)

مدى الافادة من الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة لابد من اعطاء اهميتها للبحث الحالي من حيث تحديد المشكلة والاطلاع على الادوات فضلاً عن تحديد المجتمع واختيار عينته والوسائل الاحصائية المناسبة .

منهجية البحث وإجراءاته :

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي كما تضمنت اجراءات البحث في تحديد مجتمع البحث واختيار عينته وأداته وتطبيقها فضلاً عن اختيار الوسائل الإحصائية المناسبة وكما موضح وعلى النحو الآتي:

أولاً: تحديد مجتمع البحث:

يتحدد مجتمع البحث الحالي من طلبة الصف الاول في كلية التربية للعلوم الانسانية، الموقع البديل في محافظة دهوك ولكلا الجنسين(ذكور، واناث) للسنة الدراسية (2016-2017).

ثانياً. اختيار عينة البحث:

تم اختيار(96) طالباً وطالبةً من طلبة الصف الاول في قسم العلوم التربوية والنفسية وبواقع (63) طالباً وطالبةً في الدراسة الصباحية و(33) طالباً وطالبةً في الدراسة المسائية أي بنسبة(76%) تقريباً من مجتمع البحث والذين يَدرسون منهج حقوق الانسان

والديمقراطية المقرر تدريسه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، حيث تم استبعاد العينة الاستطلاعية من مجتمع البحث فضلاً عن استبعاد بضع من استبانات الطلبة لعدم اجابتهم عنها بشكل علمي ، والجدول(1) يوضح ذلك .

جدول(1) افراد عينة البحث قبل الاستبعاد وبعده

الدراسة	عينة ذكور	الذكور مستبعدين	ذكور بعد الاستبعاد	عينة الاناث	الاناث المستبعدات	الاناث بعد الاستبعاد	المجموع الكلي النهائي
الصباحية	62	19	**43**	28	4	**24**	63
المسائية	25	5	**20**	11	2	**9**	33
المجموع الكلي	87	*24	**63**	39	*6	**33**	**96**

ثالثاً. أداة البحث :

لغرض التعرف على انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة كلية التربية للعلوم الانسانية، فقد اعد الباحث أداة البحث وتكونت الأداة بصيغتها النهائية من(26) فقرة بعد التحقق من الخصائص السايكومترية .

صدق الأداة:

وللتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة فقد عرضها الباحث الى مجموعة من السادة المتخصصين في مجال العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس والذي بلغ عددهم(12) تدريسيين متخصصين ، وقد اتفقوا على نسبة(83%) فأكثر من الآراء معياراً للقبول من عدمه على فقراتها وفي ضوء ملاحظات المحكمين وآرائهم تم تعديل صياغة عدد من الفقرات فيما يناسب هدف البحث ،وبذلك أصبحت الأداة جاهزة للتطبيق ويمكن اعتمادها في البحث الحالي.

ثبات الأداة:

تحقق الباحث من ثبات الأداة وذلك باعتماد اسلوب الاعادة من خلال تطبيقها (الاستبانة) على عينة استطلاعية مكونة ممن (30) طالباً وطالبةً تم اختيارهم من

المجتمع الاصلي للبحث بواقع(23) طالباً وطالبةً من الدراسة الصباحية منهم(19) طالباً و(4) طالبةً اما الدراسة المسائية فكانت العينة الاستطلاعية بواقع(7) طالباً وطالبةً منهم(5) طالباً و(2) طالبةً ومن خارج افراد العينة الاساسية تم التطبيق الاستطلاعي يوم الاحد الموافق (2017/3/12) وبعد مضي اسبوعين من التطبيق اعاد الباحث تطبيقها على العينة نفسها يوم الاحد الموافق(2017/3/26) ثم طبق معامل ارتباط بيرسون لاستخراج الثبات وبلغت قيمته(0,81) وهي نسبة ثبات جيدة جداً. (عودة وخليل،2000: 154) وبذلك اصبحت الاستبانة جاهزة للتطبيق .

تصحيح الأداة:

لغرض تكميم الأداة وإعطائها الصفة الرقمية فقد تم إعطاء البدائل الثلاثة فيها الأوزان متحققة بدرجة (كبيرة، ومتوسطة، وقليلة) وأعطيت الدرجات(3، 2،1)على التوالي وبلغت الدرجة الكلية للأداة من(26–78) درجة.

تطبيق الأداة :

بعد تحديد عينة البحث واستخراج صدق وثبات الأداة والخصائص السيكومترية طبق الباحث اداة البحث على افراد عينة البحث ، يوم الاحد الموافق 2017/3/26 .

ثامناً : الوسائل الإحصائية : اعتمد الباحث الوسائل الإحصائية الآتية :

1. معامل ارتباط بيرسون: لحساب ثبات أداة البحث. (البياتي،2008 : 140)
2. الوسط المرجع :لحساب حدة الفقرة. (البياتي،2008: 92)
3. الوزن النسبي : لتحديد الاهمية النسبية للفقرة. (الجبوري،1992: 16)
4. اختبار :(z . test) لعينتين مستقلتين لاختبار السؤال الثاني. (الراوي،1989: 299)
5. الحقيبة الإحصائية (برنامج SPSS).

عرض النتائج وتفسيرها :

بعد توزيع أداة البحث على أفراد العينة، وتحليلها إحصائيا وفقاً لأسئلة البحث ارتأى الباحث عرضها وتفسيرها على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه.

"ما انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة الصف الاول في قسم العلوم التربوية والنفسية تبعاً لمتغير الجنس(ذكور، واناث)" ؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخرج الباحث الحدة والوزن النسبي وأدرجت البيانات في الجدول(2).

جدول(2) درجة حدة الفقرات والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات الاداة لعينة الذكور(الطلاب)

ت	الفقرات	الحدة	الوزن النسبي%	ترتيب الفقرات
1	تراعي موضوعات منهج حقوق الانسان والديمقراطية تحقيق اهداف الحد من ظاهرة الفساد الاداري	2.11	70.3	2
2	اتساق موضوعات منهج حقوق الانسان والديمقراطية مع القيم الانسانية في الحد من ظاهرة الفساد	1.87	62.3	6
3	تتسق موضوعات المنهج عادات وتقاليد مجتمعنا في الحد من ظاهرة الفساد	1.28	42.6	13
4	ينسجم المنهج مع للقيم الدينية في مكافحة الفساد الاداري	2.14	71.3	1
5	يساير الاتجاهات العالمية المعاصرة في الحد من ظاهرة الفساد	1.82	60.6	8
6	يوجه الطلبة على القيم الاخلاقية في ممارسة العمل الاداري	1.87	62.3	6
7	يتلاءم المنهج مع القيم الاخلاقية والتربوية للحد من ظاهرة الفساد	1.82	60.6	8
8	يراعي تطبيق القانون في مكافحة ظاهرة الفساد	1.50	50	11
9	يؤكد على امكانية تطبيق الحد من ظاهرة الفساد الاداري في الظروف الحالية	1.23	41	14
10	يتضمن محتوى المنهج ممارسات الحد من استغلال	1.28	42.6	13

ت	الفقرات	الحدة	الوزن النسبي%	ترتيب الفقرات
	الوظيفة العامة للمنفعة الخاصة			
11	يعرض المنهج المعايير العالمية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.01	33.6	17
12	يؤكد محتوى المنهج على مكافحة قبول الرشوة بكل انواعها المنافية لجميع الاديان السماوية	1.63	54.3	10
13	يضم المحتوى على أنشطة اثرائية تنمي مفاهيم الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.01	33.6	17
14	يشجع على إكساب الطلبة مفاهيم الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.28	42.6	13
15	يتضمن المحتوى ترسيخ القيم الدينية التي تتعلق الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.84	61.3	7
16	يسهم المنهج في إرشاد وتوجيه الطلبة نحو ممارسة العمل الاداري بشكل صحيح	2.09	69.6	3
17	تضمين المنهج الحد من ظاهرة الفساد الاداري دون تمييز في العرق او اللون او الدين او المذهب او اللغة	1.93	64.3	5
18	تضمين المنهج مكافحة مفهوم المحاباة واستغلال النفوذ وذلك بتعين الابناء والاقرباء دون استحقاق	1.23	41	14
19	يشجع المنهج على تعزيز التفاعل الاجتماعي في الحد من ظاهرة الفساد	1.84	61.3	7
20	يشجع الطلبة للانتماء في جمعيات ومنظمات تعمل على الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.03	34.3	16
21	يشجع الطلبة على استخدام الأنترنت للاطلاع على موضوعات الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.01	33.6	17
22	يعرض موضوعات الحد من ظاهرة الفساد الاداري بشكل مشوق	1.74	58	9

ت	الفقرات	الحدة	الوزن النسبي%	ترتيب الفقرات
23	يفسر كيفية معالجةالحد من ظاهرة الفساد الاداري بشكل وافي	1.26	42	13
24	يحفز المحتوى الطلبة على المطالعة الخارجية للحد من الظاهرة	1.09	36.3	15
25	يشجع المنهج الطلبة على ابداء آرائهم عن الحد من الظاهرة في المناقشات مع الاخرين	2.03	67.6	4
26	يثير المنهج التفكير العلمي لموضوعات الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.33	44.3	12
	الكلي	**1.54**	**51.3**	

يتضح من الجدول(2)أن جميع الفقرات بلغ وزنها النسبي اقل من المتوسط الفرضي(70%) عدا الفقرتين (1،4)على التوالي وقد اعطى الطلاب وجهة نظرهم في انعكاسات المنهج على انه ينسجم مع للقيم الدينية في مكافحة الفساد الاداري وتراعي موضوعاته حقوق تحقيق اهداف الحد من ظاهرة الفساد الاداري وحسب التسلسل الجديد للفقرات من وجهة نظرهم ،

وهذا يعطي مؤشراً على ان المنهج لم يكون له دور ايجابي نوعا ما في ترسيخ مفهوم الحد من ظاهرة الفساد الاداري ولاسيما في الفقرات التي لم تتجاوز المحك الفرضي ، وذلك من حيث،

لم يسهم المنهج في إرشاد وتوجيه الطلبة نحو ممارسة العمل الاداري بشكل صحيح ولا يشجعهم على ابداء آرائهم عن الحد من الظاهرة في المناقشات مع الاخرين ، ولم يشير المنهج للحد من ظاهرة الفساد الاداري دون تمييز في العرق او اللون او الدين او المذهب او اللغة وقلة اتساق الموضوعات مع القيم الانسانية في الحد من ظاهرة الفساد، وقلة اظهار ما للقيم الاخلاقية في ممارسة العمل الاداري من اهمية ، وقلة تضمين المحتوى للقيم الدينية التي تتعلق الحد من ظاهرة الفساد الاداري ،واهمال المنهج التفاعل الاجتماعي في الحد من ظاهرة الفساد،ولا يساير الاتجاهات العالمية المعاصرة في الحد من الظاهرة ،وقلة ملائمتهمع القيم الاخلاقية والتربوية للحد من الفساد الاداري،وضعف عرض

الموضوعات بشكل مشوق، وقلة تأكيدالمحتوى على مكافحة الرشوة بكل انواعها ،ولا يراعي تطبيق القانون في مكافحة ظاهرة الفساد، وقلة الاثارة للتفكير العلمي للحد من الظاهرة ،ولا يؤكد على تناسقالموضوعات مع عادات وتقاليد مجتمعنا في الحد من ظاهرة ،وقلة تضمين المحتوى لممارسات الحد من استغلال الوظيفة العامة للمنفعة الخاصة،ولا يشجع على اكتساب الطلبة مفاهيم الحد من ظاهرة الفساد،وضعف تفسرهكيفية معالجةالحد من ظاهرة بشكل وافي، ولا يؤكد على امكانية تطبيق الحد من الظاهرة في الظروف الحالية،وقلة تضمين المنهج مكافحة مفهوم المحاباة واستغلال النفوذ وذلك بتعين الابناء والاقرباء دون استحقاق، وضعف تحفيز المحتوىللطلبة على المطالعة الخارجية للحد من الظاهرة،ولا يشجع الطلبة للانتماء في جمعيات ومنظمات تعمل على الحد من الظاهرة ، ولم يتطرق المنهج للمعايير العالمية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري فضلا عن ذلكلا يضم المحتوى على اي أنشطة اثرائية تنمي مفاهيم الحد من الظاهرة او استخدام الأنترنت في الحد منها. وحسب وجهة نظر طلاب قسم العلوم التربوية والنفسية (عينة البحث) .

ويعزي الباحث هذه النتيجة الى ان هناك قناعة مسبقة لدى الطلاب على ان الحد من ظاهرة الفساد الاداري لاسيما في بلدنا غير ممكن مكافحتها او الحد منها وخير دليل على ذلك ما تمر به العديد من المؤسسات العامة للدولة من تفشي هذه الظاهرة وبشكل صارخ فضلاً عن وانتهاك المال العام واستباحته الواضحة للعيان ناهيك عن ظهور العصابات المنظمة لهذه الظاهرة في اغلب مفاصل الدولة فضلاً عن ضياع مستقبل الاجيال وعدم وجود رؤية واضحة في المستقبل القريب للقضاء عليها ويعود ذلك وجود الاجندات الاجنبية وتحكمها في عمل الحكومة وغيرها من الاسباب كثير كل هذا ما ولد تلك النظرة نحو الحد من ظاهرة الفساد الاداري .

اما ما يخص عينة الاناث(الطالبات) فقد استخرج الباحث درجة حدة الفقرات والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات الاداة وكما موضح في الجدول(3).

جدول(3) درجة حدة الفقرات والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات الاداة لعينة الاناث(الطالبات)

ت	الفقرات	الحدة	الوزن النسبي%	ترتيب الفقرات
1	تراعي موضوعات منهج حقوق الانسان والديمقراطية تحقيق اهداف الحد من ظاهرة الفساد الاداري	2.26	75.3	1
2	اتساق موضوعات منهج حقوق الانسان والديمقراطية مع القيم الانسانية في الحد من ظاهرة الفساد	2.17	72.3	4
3	تتسق موضوعات المنهج عادات وتقاليد مجتمعنا في الحد من ظاهرة الفساد	1.50	50	11
4	ينسجم المنهج مع للقيم الدينية في مكافحة الفساد الاداري	2.19	73	3
5	يساير الاتجاهات العالمية المعاصرة في الحد من ظاهرة الفساد	2.20	73.3	2
6	يوجه الطلبة على القيم الاخلاقية في ممارسة العمل الاداري	2.11	70.3	6
7	يتلاءم المنهج مع القيم الاخلاقية والتربوية للحد من ظاهرة الفساد	1.93	64.3	8
8	يراعي تطبيق القانون في مكافحة ظاهرة الفساد	1.18	39.3	14
9	يؤكد على امكانية تطبيق الحد من ظاهرة الفساد الاداري في الظروف الحالية	1.81	60.3	9
10	يتضمن محتوى المنهج ممارسات الحد من استغلال الوظيفة العامة للمنفعة الخاصة	1.27	42.3	12
11	يعرض المنهج المعايير العالمية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.09	36.3	15
12	يؤكد محتوى المنهج على مكافحة قبول الرشوة بكل انواعها المنافية لجميع الاديان السماوية	1.63	54.3	10
13	يضم المحتوى على أنشطة اثرائية تنمي مفاهيم الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.01	33.6	17
14	يشجع على إكساب الطلبة مفاهيم الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.09	36.3	15

ت	الفقرات	الحدة	الوزن النسبي%	ترتيب الفقرات
15	يتضمن المحتوى ترسيخ القيم الدينية التي تتعلق الحد من ظاهرة الفساد الاداري	2.19	73	3
16	يسهم المنهج في إرشاد وتوجيه الطلبة نحو ممارسة العمل الاداري بشكل صحيح	2.14	71.3	5
17	تضمين المنهج الحد من ظاهرة الفساد الاداري دون تمييز في العرق او اللون او الدين او المذهب او اللغة	2.20	73.3	2
18	تضمين المنهج مكافحة مفهوم المحاباة واستغلال النفوذ وذلك بتعين الابناء والاقرباء دون استحقاق	1.27	42.3	12
19	يشجع المنهج على تعزيز التفاعل الاجتماعي في الحد من ظاهرة الفساد	1.96	65.3	7
20	يشجع الطلبة للانتماء في جمعيات ومنظمات تعمل على الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.01	33.6	17
21	يشجع الطلبة على استخدام الأنترنت للاطلاع على موضوعات الحد من ظاهرة الفساد الاداري	1.03	34.3	16
22	يعرض موضوعات الحد من ظاهرة الفساد الاداري بشكل مشوق	2.20	73.3	2
23	يفسر كيفية معالجةالحد من ظاهرة الفساد الاداري بشكل وافي	1.23	41	13
24	يحفز المحتوى الطلبة على المطالعة الخارجية للحد من الظاهرة	1.01	33.6	17
25	يشجع المنهج الطلبة على ابداء آرائهم عن الحد من الظاهرة في المناقشات مع الاخرين	2.14	71.3	5
26	يثير المنهج التفكير العلمي لموضوعات الحد من ظاهرة الفساد	1.27	42.3	12
	الكلي	**1.65**	**55**	

يتضح من الجدول(3) أن الفقرات التي بلغ وزنها النسبي اكثر من المتوسط الفرضي(70%) هي الفقرات (1،5،17،22،4،15،2،16،25،6)على التوالي وحسب

التسلسل الترتيب الجديد للفقرات وهذا يعطي مؤشراً على ان منهج حقوق الانسان والديمقراطيةقد راعى في موضوعاته عن الفساد الاداري تحقيق اهداف الحد من الظاهرة ،ومسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة في الحد من الظاهرة ،وقد تضمن المنهج الحد من ظاهرة الفساد الاداري دون تمييز في العرق او اللون او الدين او المذهب او اللغة،وعرض موضوعاته بشكل مشوق،بحيث تنسجم مع للقيم الدينية في مكافحة الفساد الاداري،وتضمن المحتوى ترسيخ القيم الدينية،واتساق موضوعاته مع القيم الانسانية في الحد من ظاهرة الفساد،كما ساهم في إرشادهن وتوجيههن نحو ممارسة العمل الاداري بشكل صحيح ،ويشجعهن على ابداء آرائهنفيالحد من الظاهرة في المناقشات مع الاخرين،فضلاً عن ذلك يشجعهناتباع على القيم الاخلاقية في ممارسة العمل الاداري، حسب وجهة نظر الطالبات.

اما ما يخص الفقرات التي لم يبلغ وزنها النسبي المستوى المطلوب قد يكون هناك قلة تشجع المنهج على تعزيز التفاعل الاجتماعي في الحد من ظاهرة الفساد الاداري،بما يتلاءم مع القيم الاخلاقية والتربوية على تطبيق الحد من ظاهرة في الظروف الحالية ولاسيما في مكافحة قبول الرشوة بكل انواعها المنافية لجميع الاديان السماوية، وبمايتسق مع عادات وتقاليد مجتمعنا في الحد منها ،واستغلال الوظيفة العامة للمنفعة الخاصة،مع قلة تضمين المنهج مكافحة مفهوم المحاباة واستغلال النفوذ وذلك بتعين الابناء والاقرباء دون استحقاق، فضلاً عن ضعف اثارة المنهج التفكير العلمي لموضوعات الحد من ظاهرة الفساد الاداري وتفسيرهكيفية معالجةالحد منها بشكل وافي،مع قلة مراعاتهتطبيق القانون في مكافحتها، على وفقالمعايير العالمية في الحد منها، وضعف تشجيعهنواكتسابهن مفاهيم الحد من ظاهرة الفساد ،ولا يشجعهن على استخدام الأنترنت للاطلاع على موضوعات الحد من الظاهرة ،وقلةتضمين المحتوى على أنشطة اثرائية تنمي مفاهيم الحد منها ،فضلاً عن ذلك عدم تشجيعهن للانتماء في الجمعيات والمنظمات التي تعمل على الحد من الظاهرة ، وتحفيزهن على المطالعة الخارجية للحد من ظاهرة الفساد الاداري ، وحسب وجهة نظر الطالبات في قسم العلوم التربوية والنفسية (عينة البحث) .

ويعزي الباحث هذه النظرة من قبل الطالبات الى ان هناك تصور وقصور واضح في تطبيق الحد من ظاهرة الفساد الاداري بل ومكافحتها في مؤسسات الدولة من قبل الجهات المعنية ولا سيما ان الطالبات لديهم شعور ان الفساد الاداري متجذر وللأسف في مؤسسات الدولة ولا سيما عند سماعهن بان اقرانهن من الخريجات او حتى ابناء اسرهن لا

يحصلون على حقوقهم في التعيين وفي اغلب مؤسسات الدولة عن طريق دفع الرشوة او المحاباة والمحسوبية (الواسطة) بكل انواعها والذي يعد مصادرة لحقوقهن مما له الاثر الواضح في نفوسهن على ان الفساد الاداري مستشري في تلك المؤسسات هذا من جهة ومن جهة اخرى تلاحظ اغلب الخريجات ان مكانها في البيت بعد التخرج وينصب عملها في رعاية الاطفال والاسرة وهناك من الاسباب الكثيرة كل هذا ما ولد تلك النظرة الى ان المناهج الدراسية الجامعية ضعيفة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، فضلا عن ذلك لم يعرج الباحث عن تطابق او اختلاف هذه النتيجة مع الدراسات السابقة كون هدف كل واحدة منها يختلف مع هدف البحث الحالي ، والشكل (1) يوضح وجهات نظر الذكور(الطلاب) والاناث(الطالبات) .

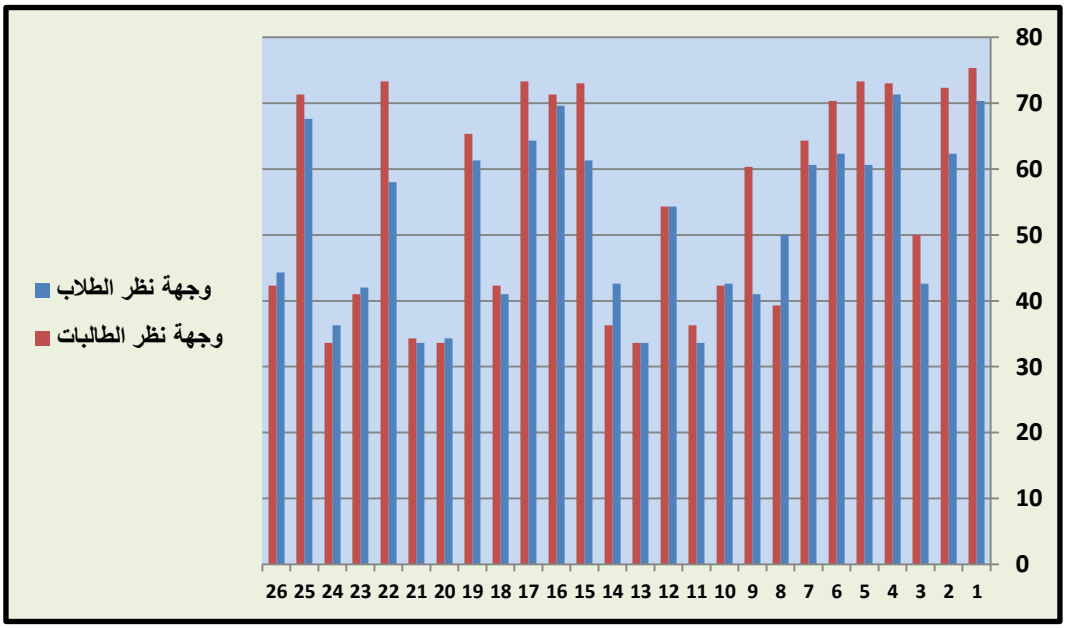

شكل(1) وجهات نظر الذكور(الطلاب) والاناث(الطالبات) عن انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على:

"هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات انعكاسات المناهج الدراسية الجامعيةفي الحد من ظاهرة الفساد الاداري من وجهة نظر طلبة الصف الاول قسم العلوم التربوية والنفسية تبعاً لمتغير الجنس(ذكور، واناث)." ؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخرج الباحث الوزن النسبي ثم طبق الاختبار الزائي للنسب(Z-test) باستخدام برنامج الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(Spss)لاستخراج القيمة الزائية المحسوبة وكما موضح في الجدول (4) الاتي:

جدول(4)الوزن النسبي والقيمة الزائية المحسوبة والجدولية لأفراد عينة البحث تبعا لمتغير الجنس

ت	الوزن النسبي	القيمة الزائية		درجة الحرية	مستوى الدلالة
		المحسوبة	الجدولية		
ذكور (الطلاب)	51.3	1.109	1.96	94	0.05
اناث (الطالبات)	55				

يتضح من الجدول(4)إن القيم الزائية المحسوبة بلغت قيمها(1.109) وهي اقل من القيمة الزائية الجدولية والبالغة (1.96)عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية(94)، وهذا يعني انه لايوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين وجهة نظر الذكور(الطلاب) والاناث(الطالبات) في انعكاسات المناهج الدراسية الجامعة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري تبعاً لمتغير الجنس،

ويعزي الباحث هذه النتيجةالى تقارب وجهات نظر الذكور والاناث كونهم يعيشون في بيئة متقاربة وظروف متماثلة مما يعطي مؤشراًعلى ان الحد من ظاهرة الفساد الاداري مسألة مهمة لكلا الجنسين وكونها على تماس مباشر بحياتهم اليومية التي يعيشونها كل يوم فضلاً عن ذلك يشعرون ان الحقوق يجب ان تعطى لجميع ابناء المجتمع سواء منها الحقوق المدنية او الحقوق الاقتصادية او الحقوق السياسية وغيرها ومكافحة الفساد الاداري والحد منه وذلك لأهميته في تنظيم حياة الافراد كي يعيشون بأمان وسلام واستقرار بعيد

عن العنف والتطرف والغلو ودون تميز بالجنس او الدين او المذهب او القومية او اللغة او لون البشرة وهذا ما يجلهم يعطون وجهات نظر متقاربة جداً، فضلا عن ذلك لم يعرج الباحث عن تطابق او اختلاف هذه النتيجة مع الدراسات السابقة كون هدف كل واحدة منها يختلف مع هدف البحث الحالي ، والشكل(2) يوضح الموازنة بين وجهات نظر الذكور(الطلاب) والاناث(الطالبات) في انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري .

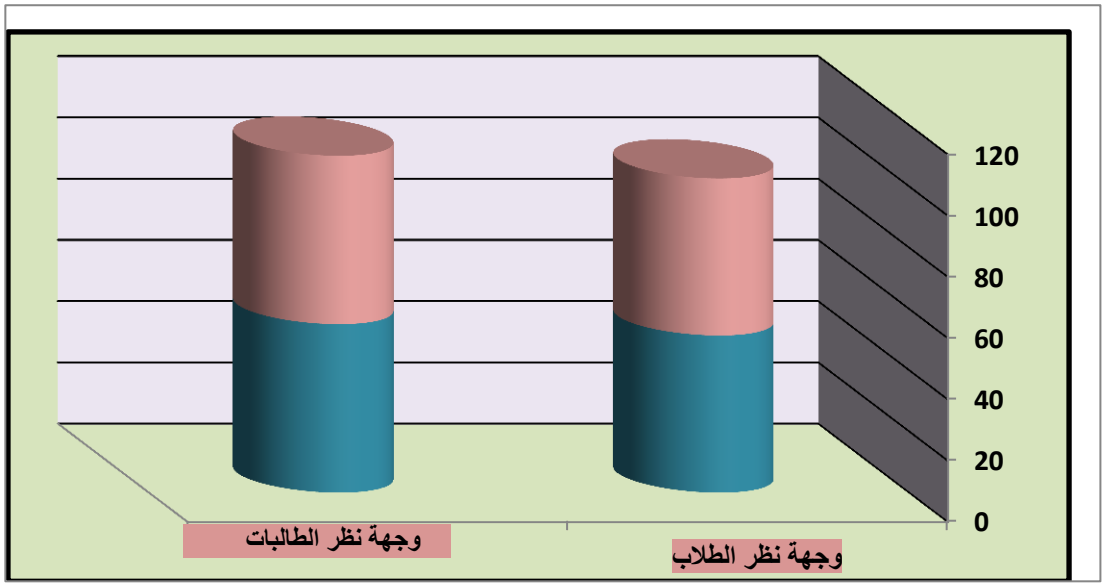

شكل(2) موازنة وجهات نظر الذكور(الطلاب) والاناث(الطالبات)

الاستنتاجات :

في ضوء نتائج البحث خرج الباحث بالاستنتاجات الآتية:

1. ان هناك نسبة مقبولة نوعا من وجهات نظر الطلبة عن انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري .
2. كانت وجهات نظر الذكور(الطلاب) والاناث(الطالبات) في انعكاسات المناهج الدراسية الجامعية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري متقاربة جداً .

التوصيات:

يوصي الباحث الجهات المعنية والمستفيدة من نتائج البحث إلى الآخذ بالتوصيات الآتية:

1. التأكيد على تدريسي المرحلة الجامعية ممن يدرسون منهج حقوق الانسان والديمقراطية على استعمال أفضل الاستراتيجيات والاساليب التدريسية الحديثة للحد من ظاهرة الفساد الاداري .
2. إعداد برامج تثقيفية وتربوية وقانونية لتدريسي المرحلة الجامعية من خلال مركز طرائق التدريس ولتدريب الجامعي على أهمية مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والحد منها .
3. إضافة موضوعات من قبل الجهات المسؤولة عن المناهج الجامعية لتصبح أكثر تشويقاًلمكافحة الفساد الاداري ، وجعل المحاضرات اكثر نشاطاً وتفاعلية .

المقترحات:

استكمالاً للبحث الحالي يقترح الباحثإجراءالبحوث المستقبلية الآتية:

1. تصميم برنامج تدريبي لمدرسي ومدرسات المرحلة الثانوية قائم على عناصر المنهج المدرسي وأثره في إكساب طلبتهم القيم الاجتماعية والتربوية في محاربة ظاهرة الفساد الاداري .
2. تقويم منهج حقوق الانسان في المرحلة الجامعية في ضوء معايير القيم الوطنية والديمقراطية العالمية لمحاربة ظاهرة الفساد الاداري .
3. الصعوبات التي تواجه تطبيق القوانين النافذة في محاربة ظاهرة الفساد الاداري في المرحلة الراهنة في ضوء المواثيق والمعاهدات الدولية من وجهة نظر تدريسييها.

المصادر

القرآن الكريم.

1. ابراهيم، ناصر(1993)**التربية المدنية (المواطنة)**، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان، الاردن.
2. الأصفر ،احمد(2001)الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد(16) ،العدد(32).
3. الأقرع ، نور طاهر(2013)**استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري**، جامعة عبدالمالك السعدي ، كلية الحقوق ، طنجة بحث منشور على الموقع تاريخ التصفح 2017/7/10 (https://www.aman-palestine.org)
4. أنعم ، سعيد عبد المؤمن(2004) الفساد المالي والإداري : الحالة اليمنية نموذجا، **ندوات ومؤتمرات انعقدت في اليمن**، السنة (8) ،العدد (15) ،اليمن.
5. بوادي ،حسنين المحمدي(2008)**الفساد الإداري لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية .
6. البوتي ،أحمد محمود حبيب (د.ت) **أخلاقيات الأعمال وأثرها في تقليل الفساد الإداري**،هيئة المعاهد التقنية، اربيل،المعهدالتقني،العمادية .
7. بياوي،نبيللوقا(2010)**حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام والغرب**،مجمع البحوث الإسلامية ،القاهرة.
8. البياتي،عبد الجبار توفيق (2008) **الاحصاء وتطبيقاته في العلوم التربوية والنفسية**، ط(1)، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
9. تركي ،عزالدين، ومنصف شوقي(2012)**الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته- إشارة لتجارب بعض الدول**،الملتقى الوطني، حوكمة الشركات كآلية للحد

من الفساد المالي والاداري ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية .

10. جامل،عبد الرحمن عبد السلام(2000)**أساسيات المناهج التعليمية وأساليب تطويرها**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
11. الجبوري،شلال حبيب عبد الله (1992)**الإحصاء التطبيقي** ،الجامعة المستنصرية، دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد .
12. جواد، فاطمة عبد(2013)**الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته** .
13. الحسن، احسان محمد(2005)**النظريات الاجتماعية المتقدمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.
14. حميد ، منى سعيد(2015) **درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز الانتماء الوطني لدى طلبتهم**، جامعة الأزهر– غزة ، كلية التربية(رسالة ماجستير منشورة).
15. الخزرجي، ماجدة عبد الإله(2000)**محاضرات في المناهج**، جامعة بغداد،كلية التربية للبنات.
16. الراوي،خاشع محمود(1989)**المدخل الى الاحصاء**،كلية الزراعة والغابات،جامعة الموصل.
17. سلامة ،محمد تركي بني (2007)عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان ،**مجلة المنارة**،العدد(7) ،المجلد (13)،ص53– ص 85 .

18. شحاتة، حسن(2009) **تصميم المناهج وقيم التقدم في العالم العربي** ، ط (2) ، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة.

19. الصرايرة، ياسين ، وآخرون(1998) المنهج التجريبي لمعالجة الفساد الاداري في القطاع العام الاردني، مجلة الاداري، العدد(73) السنة(20) .

20. عبدالله ، عبدالرزاق ياسين، واخرون (2012) دور المنهج المدرسي في التوجيه والارشاد التربوي لطلبة المرحلة المتوسطة من وجهة نظر مدرسيها، **المؤتمر العلمي الدولي الاول لقسم الارشاد النفسي والتوجيه التربوي**، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ص345-357 .

21. عودة، احمد سليمان، وخليل يوسف(2000) **الاحصاء للباحث في التربية العلوم الانسانية** ، دار الامل للنسر، ط(2) عمان، الاردن .

22. الغنام ، فهد بن محمد(2011) **مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية(رسالة ماجستير منشورة) .

23. القريشي ،مدحت كاظم (2012) **الفساد الاداري والمالي في العراق (اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته .**

24. المطلس، عبدة محمد(1995)**تحليل المناهج**،مركز المنار، صنعاء.

25. معابرة ، محمود محمد ، الفساد(2011) **الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية" دراسة مقارنة بالقانون الإداري** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن .

26. موحي ، مهدي عطية، جاسم محمد حسين(2015) استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمي ، دراسة استطلاعية لآراء عينة

من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام ،**مجلة جامعة بابل** ، المجلد(208) الاصدار(14)، ص94-ص 131.

27. موسى ،حسين خلف(2014)**الفساد الاداري في المجتمعات النامية، الاسباب- المظاهر – العلاج(مصر انموذجاً)** ،المركز الديمقراطي العربي ، منشور على الموقع(http://democraticac.de/?p=591) تاريخ التصفح 10/ 7/ 2017

28. الهاشمي،عبد الرحمن عبد،ومحسن علي عطية(2009)**مقارنة المناهج التربوية في الوطن العربي والعالم**، ط(1)،دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، العين، الامارات.

29. الوائلي، ياسر خالد بركات (2007) **الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه** ، دار مصر العربية للنشر،القاهرة .

30. وافية، شراد(2015) **مساهمة اخلاقيات الادارة في مكافحة الفساد الاداري**، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (رسالة ماجستير منشورة) .